بحث محكم | قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة | 04 نوفمبر 2019

المرأة والمشاركة السياسيّة في تونس:
قراءة في واقع المعيش وتحدّيات المشاركة

فاتن مبارك
باحثة تونسية

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2019
All rights reserved © 2019

الملخّص:

أفرز الحراك الثّوري في تونس مجالاً تفاعليّاً جديداً، وديناميكيّة نضاليّة فتحت آفاقاً واسعة لمواصلة المسار الدّيمقراطي وتعبئة نضالات الفاعلين نحو المهامّ الانتقاليّة القادرة على المرور بالمطالب السياسيّة الديمقراطيّة إلى مطالب اقتصاديّة اجتماعيّة، من أجل إعادة توزيع الثروة والسلطة والمشاركة الفعليّة في إعادة إنتاجهما. فاستمراريّة المطالب الثوريّة ومواصلتها في جميع المجالات وعلى جميع الجبهات، هو الكفيل بتحقيق مشروع مجتمعي جديد أساسه الديمقراطيّة القاعديّة، والعدالة الاجتماعيّة المعمّمة، والمساواة الكاملة في الحقوق والواجبات المدنيّة لتحرير الطاقات الفرديّة والجماعيّة من كلّ أشكال التسلّط والوصاية والهيمنة.

ما زالت مشاركة المرأة التونسيّة في الحقل السياسي وفي الشأن العام لا تتخطّى مرحلة الفجوة بين الجنسين في مرحلتها التقليديّة (gender gap traditionnel) والتي تتميّز بالتغيّب عن المجال السياسي، إذ يتميّز سلوك الانتخاب عند النساء في هذه المرحلة أوّلاً بضعف المشاركة وبالاختيار المحافظ. وإذا تنقّلت النساء من أجل الإدلاء بأصواتهنّ في الانتخابات، فستكون الاختيارات محدّدة وتصبّ لمصلحة الأحزاب السياسيّة المحافظة، وهنّ بالتالي يعبّرن عن تمثّلاتهنّ السياسيّة المتأثّرة بنوع التنشئة الاجتماعيّة السياسيّة التي تعرّضن لها عندما يتعلّق الأمر باختيار النخب السياسيّة، وهذا تقريباً ما حدث في انتخابات تونس 2011 و2014. لقد ساهم الحقل السياسي في تونس وهياكل القوى المتحكّمة في ديناميكيّته في بناء فضاء اجتماعي سياسي يكرّس لهيمنة ذكوريّة في مواقع صنع القرار خاصّة، إذ نجد نسبة وجود النساء تقلّ كلّما ارتفعنا في السلم الإداري في مواقع صنع القرار، والأمر نفسه يتكرّر حتّى في المجالس المحلّيّة أو الأحزاب أو النقابات.

مقدّمة

بات مفهوم المشاركة السياسيّة قيد التّداول السّياسي العالمي في الوقت الراهن في إطار ما يُعرف "بالتنمية المستدامة" للمجتمعات، خاصّة في مجتمعات العالم الثالث التي توصف أنظمتها بالشموليّة وبسيادة المفاهيم المرتبطة بالتراث على حساب مفاهيم المواطنة التي تُعتبر أحد ركائز الدفع المجتمعي لتحديد النُّخب السّياسيّة. ويمكن القول إنّ المشاركة السياسيّة في أيّ مجتمع هي جوهر المواطنة وحقيقتها العمليّة، وهي محصّلة نهائيّة لجملة من العوامل الاجتماعيّة والاقتصاديّة والمعرفيّة والثقافيّة والسياسيّة وحتى الأخلاقيّة. وهذه العوامل تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السّياسي وسماته وآليّات اشتغاله، وتحدّد نمط العلاقات الاجتماعيّة والسياسيّة ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماً رئيساً من معالم المجتمعات المدنيّة الحديثة، لذلك فإنّ مناقشة وضع المرأة التونسيّة في الحقل السياسي اليوم بعد الحراك الثوري لسنة2011 سيساعد في فهم البنية الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة للمجتمع التونسي ككل وتقييم مقدار ما يتمتّع به المجتمع من حريّة وديمقراطيّة من الناحية السياسيّة، وعلى ما يمنحه المجتمع من حريّات اجتماعيّة للمرأة لممارسة هذا الدور. ولذا فإنّه لا يمكن مناقشة المشاركة السياسيّة للمرأة بمعزل عن الظّروف الاجتماعيّة التي مرّ بها المجتمع التونسي والتي ستساعدنا في بناء صورة واقع المشاركة السياسيّة للمرأة التونسيّة وفهم جملة التحدّيات التي تواجها. وقد أثبتت "القراءة الجندريّة (genrée) لنتائج التجربة الانتخابيّة الأخيرة أنّ التمكين الاجتماعي والسياسي للمرأة لا يمرّ فقط عبر القوانين -على أهمّيتها- بل كذلك عبر ما يمكن أن تستحدثه المجتمعات بداخلها من ديناميكيّات تلعب فيها قواها الحيّة وحركاتها الاجتماعيّة (أحزاب سياسيّة، جمعيّات، نقابات، منظّمات... إلخ) الدّور الرئيسي»[1].

I. إشكاليّة البحث ومنهجيّته

1. الإشكاليّة

تدور **إشكاليّة** هذه الورقة العلميّة حول تحليل واقع المشاركة السياسيّة للمرأة التونسيّة، خاصّة بعد الحراك الثوري 2011 باعتماد المقاربة الجندريّة وسيلةً لتحليل خصوصيّة واقع المرأة التونسيّة الاجتماعي والثقافي، الذي أثّر بشكل واضح في واقعها السياسي، ومدى فاعليّة القوانين الدستوريّة التي تمّ إقرارها للتّشريك النّوعي في الفعل السّياسي ومدى تطابقه مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة من جهة،

1- النابلي رابح، بن جنّات زهير، **المشاركة السياسيّة والسلوك الانتخابي للمرأة بجمّال**، تقرير بحث موجّه، (تونس: مركز كوثر، جوان 2012)، ص11.

ومدى واقعيّة اعتراف الأحزاب والمنظّمات النّضاليّة بهذا الحقّ وتفعيله داخل المنظومات الاجتماعيّة من جهة أخرى.

فمن المهمّ أن نفهم اليوم واقع المرأة التونسيّة على وجه الخصوص في جميع المجالات، وأن نفسّر جملة التمثّلات الاجتماعيّة الموجّهة نحو الدور الذي تلعبه في المجال السّياسي كأحد المجالات المهمّة بعد الحراك الاجتماعي الذي يعيشه مجتمعنا، وذلك باتّباع مقاربة النوع الاجتماعي التي يمكن أن تساعدنا في فهم النّسق الاجتماعي، وهو نسق يتبلور فيه الفعل النسوي السياسي التونسي ومن خلاله يمكن أن نفهم المنطق الذي تتشكّل فيه الأفعال الاجتماعيّة الخاضعة لنسق اجتماعي، وذلك باعتماد قاعدة إحصائيّة تمّ جمعها طوال فترات زمنيّة وتاريخيّة تظهر صور الحضور السياسي للمرأة التونسيّة والتحدّيات التي تواجهها والتي تحتاج لتحليلات المقاربة الجندريّة كاستراتيجيّة أساسيّة في تصوّر وتنفيذ ومتابعة وتقييم السّياسات والبرامج السياسيّة والاقتصاديّة والمجتمعيّة الموجّهة إلى المرأة.

2. منهجيّة البحث

هناك الكثير من التحدّيات الاجتماعيّة والثقافيّة والسياسيّة والاقتصاديّة التي تحدّ من وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار، هذا إضافة إلى المعوّقات الهيكليّة والوظيفيّة التي تواجهها فئات متعدّدة من النساء، والتي يتمّ تشكيلها من خلال تنشئة اجتماعيّة تقليديّة تقوم أساساً على تفضيل الذكر على الأنثى في المجال السّياسي. ولكن قبل الخوض في مسألة المشاركة السياسيّة للمرأة التونسيّة، علينا الإجابة عن مسألة مهمّة من حيث المنهج والإطار النظري الذي سيدور في فلكه تحليلنا لهذا الجزء من البحث. هذه المسألة تتلخّص في سؤال مهمّ: **لماذا سنعتمد المقاربة النوعيّة في فهم وتفكيك جملة التحدّيات التي تواجه المرأة التونسيّة في مشوار الفعل المواطني السياسي؟** وتتكّون الإجابة عن هذا السؤال من معطيين هامّين:

- أوّلاً: لأنّ مسألة النوع ليست مرتبطة فقط بالمرأة، «ولا تعكس فقط الخصوصيّات المجتمعيّة لمجموعتين اجتماعيتين (نساء ورجال)، وإنّما هي مسألة شاهدة على التحديدات الفرديّة (ذكور، إناث) الموضوعة من طرف المجموعتين، والتي تدور في فلكها التنشئة الاجتماعيّة. فمفهوم النوع يفرض نفسه داخل جميع البناءات الاجتماعيّة من مؤسّسات، مدارس، أحزاب سياسيّة، ويمكن القول إنّه مفهوم محوري داخل الحياة الاجتماعيّة للأفراد»[2].

- ثانياً: لأنّ المقاربة النوعيّة «تجبرنا على أن ننظر بطريقة مختلفة للنظام الاجتماعي وأن نعيد التفكير فيه، وبالتالي نراجع من جديد البُعد المنهجي لتحليلاتنا الكلاسيكيّة ونعيد الفهم، من خلال مساءلتنا للتطبيقات

2- Thébaud Françoise, Ecrire l'histoire des femmes et du genre, (Lyon: ENS Editions, 2007), p.121.

الاجتماعيّة والبرادايمات العلميّة، فنراجع بذلك كلّ قراءتنا الإحصائيّة للمسائل الاجتماعيّة والتغيّرات المصاحبة لها حتى نؤسّس من جديد لعمليّة فهم للواقع الاجتماعي والنظريّة القائمة على النوع هي الكفيلة بأن تبنيَ هذا الفهم الجديد»[3].

II. مراحل ولوج المرأة في تونس المواطنة السياسيّة

1. دور الأحداث التاريخيّة

بدأت المشاركة السياسيّة للمرأة التونسيّة منذ حركة التحرّر ضدّ الفرنسيين، حيث تطوّر الوعي لدى مجموعة من النساء بضرورة الكفاح من أجل التحرير، وقد أفضى ذلك إلى إنشاء أوّل جمعيّة نسائيّة تونسيّة، وهي الاتحاد النسائي الإسلامي سنة 1935، من قبل مجموعة من النساء اللّواتي أدركن أهميّة دور الجمعيّات في المساهمة في القضايا النسائيّة السياسيّة والمعنويّة، وقد «استمدّت النّساء التونسيّات إلهامهنّ من أوامر الوطنيّين بالتظاهر ضدّ القوّة الاستعماريّة»[4]، وقد اعتبره العديد من الباحثين أنّه تجميع ميكانيكي لهذه المجموعات من أجل تحقيق التحرّر الكلّي السياسي والاجتماعي، وبذلك يكون النضال على واجهتين: النضال المستقلّ من أجل حقوق المرأة والنضال الشامل الذي يوظّف مختلف التنظيمات السياسيّة والنقابيّة الاجتماعيّة.

2. دور استراتيجيّات الفاعلين الفرديّة والجماعيّة داخل المجتمع

لقد عزّزت تونس منذ الاستقلال مكاسب حضاريّة للمرأة بجملة من التشريعات والقرارات الرئاسيّة والترتيبات لتأكيد حضورها في كلّ المجالات، وذلك بتمكينها من دور فاعل باعتبار أنّ النهوض بالمرأة شرط أساسي ومحوري من شروط التطوّر والتنمية المجتمعيّة، مقولات كان ينصّ عليها الخطاب البورقيبي في كلّ المناسبات المحليّة والوطنيّة. و»تُعتبر مجلّة الأحوال الشخصيّة الصادرة في 13 أوت 1956، الإطار القانوني المحوري لتأمين ضمان حقوق المرأة والأساس الفعلي للدّفاع عنها وعن مكتسباتها. «فهي الدستور التونسي الحقيقي» على حدّ وصف محمّد الشرفي. فقد أدخلت هذه المجلة تحوّلاً جذريّاً وتاريخيّاً في حياة المرأة والأسرة التونسيّة حيث أسّست تشريعيّاً لفكرة المساواة، التي تمثّل بدورها فكرة مركزيّة في منظومة الحداثة «وهي ثمرة قراءة جديدة للنصوص المقدّسة»[5] ذات نزعة تحديثيّة وإرادة سياسيّة ارتأت تحرير

3- Clair Isabelle, Sociologie de Genre (Paris: Armand Colin, 2014), p.10.

4- النقشندي بارعة، **المرأة والمشاركة السياسيّة في الأردن وبعض الدول العربيّة**، (الأردن: المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر، 2001)، ص40.

5- الشرفي محمّد، **الأحوال الشخصيّة بين التشريع والقضاء وبين الإصلاح في الماضي والإصلاح المنشود في المستقبل**، (تونس: مركز النشر الجامعي، 2008)، ص427.

المرأة وجعلها متساوية مع الرجل. ذلك أنّ ما ورد في فصولها القانونيّة يمثل خطوة مهمّة على درب تحقيق المبادئ التي تضمّنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق والاتفاقيّات الدوليّة المكمّلة له»[6]. هذا وقد كانت معظم التشريعات في هذه المجلة القانونيّة من صنع رجال الدين والفقه، وقد أراد بورقيبة أن يضمن الموافقة الدينيّة قبل الاجتماعيّة حتى يتمكّن من الدفاع عن هذا الصنع التونسي الخاص الذي حصلت من خلاله فئات متعدّدة من النساء على مكتسبات تشريعيّة مهمّة على صعيد الأحوال الشخصيّة، تطرّقت فيها المجلة لشؤون المرأة، بخصوص الزواج والطلاق وحضانة الأطفال والإرث ومنع تعدّد الزوجات، وحقّ التّصويت والترشّح في مجلس النواب، وما إلى ذلك من التشريعات التي جعلتها متميّزة مقارنة بوضعيّة المرأة في باقي البلدان العربيّة والإسلاميّة.

3. دستور 1959 وسنّ حقّ الاقتراع: الخصوصيّة التونسيّة

لم يتحقّق حقّ الاقتراع للمرأة التونسيّة مباشرة بعد الاستقلال، إذ وجب عليها انتظار إعلان الدستور سنة 1959، وتبعه القانون الانتخابي الأوّل[7] الذي أقرّ صفة المنتخب للرجل والمرأة عندما نصّ صراحة في المادة عدد 2 على ما يلي: »يتمتّع بحقّ الانتخاب جميع التونسيين والتونسيات البالغين من العمر عشرين عاماً كاملة والمتمتّعين بالجنسيّة التونسيّة منذ خمسة أعوام على الأقلّ وبحقوقهم المدنيّة والسياسيّة...«.

وبالرغم من وجود هذه المادّة القانونيّة المهمّة في الدستور التونسي خاصّة في تلك الفترة الزمنيّة من بناء الدولة الوطنيّة، إلّا أنّ تمثيليّة المرأة في البرلمان أخذ حيّزاً زمنيّاً مهمّاً حتى يتطوّر بشكل مقبول على عكس تمثيليتها في المجالس البلديّة. وقد يُفسَّر هذا الفرق على مستوى التمثيليّة بأنّ المجتمع التونسي في تلك الفترة ما زالت تهيمن عليه الثقافة الذكوريّة، «فالتنشئة التقليديّة القائمة على تفضيل الذكر على الأنثى كانت واضحة ومؤثّرة في الفعل السياسي داخل الفضاء العام»[8]، ويتأكّد هذا الاستنتاج من خلال «تقلّص النموذج النسائي حضوراً وتأثيراً»[9]، وقد أخذ الأمر ثلاثين سنة تقريباً من نائبة واحدة سنة 1959 إلى 21 نائبة سنة 1999- حتى يتطوّر، وإن لم يتحقّق ذلك بالشكل الكافي، إذ يُعتبر عدد مشاركات المرأة طفرة متوسّطة، لأنّ الفعل السياسي للمرأة يتطلّب حضوراً دائماً وتفرّغاً.

6- مركز الدراسات والبحوث والتوثيق والإعلام حول المرأة، **حقوق المرأة في تونس من المساواة إلى الشراكة**، (تونس: وزارة شؤون المرأة والطفولة والمُسِنّين، 2007)، ص20.

7- القانون رقم 2 دستور سنة 1959، ص 59-86.

8- LÖWY Hana, ROUCH Héléne et Autres, La distinction entre sexe et genre: Une histoire entre biologie et culture, Cahiers du Genre, (Paris: L'Harmattan, 2003), p.7.

9- Najar Sihem, Kerrou Mohamed, Recherche –action sur «La participation politique des femmes au niveau local en Tunisie» UN-INS, (Tunis: CAWTAR, 2009), p.37.

لم تدخل النساء إلى الحكومة إلّا سنة 1983 حين عيّن الحبيب بورقيبة وزيرة مكلّفة بوزارة المرأة والعائلة، لكن لم تدم هذه الوزارة أكثر من ثلاث سنوات، إلّا أنّه سنة 1993 تمّ من جديد إحداث وزارة العائلة والمرأة وكانت دائماً تتولّى هذا المنصب امرأة.

رغم الإصلاحات السياسيّة التي أحدثتها تونس سنتيْ 1993 و2001 في محاولة لإدماج المرأة في المجال السّياسي إلّا أنّ وجودها في الحكومة بقي ضعيفاً ولا يعكس مستوى وجود النساء في القطاعات الأخرى، حيث نجد سنة 2001 وزيرتيْن فقط من بين تسعة وعشرين وزيراً أي بنسبة 9.25 %. أمّا في 2004 وبعد التعديل الوزاري، فقد أصبح عددهنّ في الحكومة سبع نساء من بين سبعة وأربعين عضواً في الحكومة، ليتراجع العدد في آخر حكومة قبل الحراك الثوري جانفي 2011 حيث ضمّت حكومة 2009 وزيرة واحدة من أصل ثلاثين وزيراً وأربع كاتبات دولة من أصل ثلاثة عشر كاتباً للدّولة.

III. الحراك الثّوري جانفي 4102 ومجالات التّغير في الفضاء العام

لا يمكن أن ننكر أنّ الحراك الاجتماعي الثوري في تونس ساهم في العديد من التغيّرات على العديد من الأوجه، خاصّة السياسيّة منها، ولا يمكن أن ننكر أيضاً أنّ الفواعل الاجتماعيّة ساهمت في هذا الحراك وحاولت أن تغيّر العديد من الأمور في محاولة لتجاوز كلّ سنوات التهميش والفقر التي عاشتها في فترات سابقة. وتُعتبر المرأة التونسيّة أحد أهم الفواعل الاجتماعيّة التي تحرّكت داخل المجتمع وشاركت في هذا الحراك الثوري، وساهمت بطريقة أو بأخرى في بناء ملامحه. «حيث كان وجود المرأة في الحراك الاحتجاجي أوّلاً وانخراطها الفعلي في المسار الثوري في المدن الكبرى ثانياً علامة مميّزة للثورة التونسيّة. وما تزال صورة المرأة المرفوعة على الأعناق صبيحة يوم 14 جانفي 2011 بشارع الحبيب بورقيبة عالقة بالأذهان»[10]، هذا الفعل الاجتماعي الثوري الذي مارسته ذو دلالات اجتماعيّة وثقافيّة خاصّة بمكانة المرأة في المجتمع من ناحية، ومرتبط كذلك بمجموع القيم والسلوكيّات الثقافيّة المحيطة به من ناحية أخرى. وقد حققت فئات نسويّة تونسيّة بعض المكاسب السياسيّة ضمن صراعات إيديولوجيّة «اختلفت بشكل كبير في مكانة المرأة داخل المنظومة الاجتماعيّة التي ما زالت بصدد البناء»[11] أهمّها:

10- بن جنّات زهير، **المرأة والفضاء العام، نتائج بحث موجّه**، (صفاقس: منشورات دار الصمد، 2016)، ص46.

11- Achin Catherine, Lévêque Sandrine, Femmes en politique (Paris: La Découverte, 2006), p.26.

1. دستور سنة 2014

صوّت المجلس التّأسيسي في 27 جانفي 2014 على الدستور الثاني في تاريخ الجمهوريّة التونسيّة، وبذلك تمّ الإعلان عن نهاية مرحلة أولى، والدخول في مرحلة ما بعد الدستور الذي اعتبره **بان كي مون** الأمين العام للأمم المتّحدة، «خطوة تاريخيّة»، وقدّم تونس على أنّها أنموذج محتمل لدول أخرى تطمح إلى الإصلاح. وينصّ الدستور الجديد في فصله الأوّل على أنّ الإسلام دين تونس، ولكنّ الشريعة الإسلاميّة ليست مصدراً للقانون، كما يضمن أيضاً حريّة التعبير ويحظر التعذيب الجسدي والنفسي. وممّا لا شكّ فيه أنّ الانتهاء من كتابة الدستور والتصويت عليه يمثّلان خطوة مهمّة لتونس نحو الانتقال الديمقراطي.

2. المرسوم عدد 35 المؤرّخ في ماي 2011

يتعلّق هذا المرسوم بانتخاب أعضاء المجلس الوطني التّأسيسي والذي تبنّى قاعدة التّناصف والتّناوب في القائمات والذي ينصّ على أن: «تُقدَّم الترشّحات على أساس التّناصف بين النساء والرجال. ويتمّ ترتيب المترشّحين صلب القائمات على أساس التّناوب بين النساء والرجال. ولا تقبل القائمة التي لا تحترم هذا المبدأ إلّا في حدود ما يحتّمه العدد الفردي للقاعدة المخصّصة لبعض الدوائر». وهذا ما مكّن النساء من الوصول إلى المجلس بنسبة 27 % في بداية تأسيس المجلس من مجموع 217 مقعداً في انتخابات 2011 لتصل إلى 31% سنة 2014.

VI. التحدّيات التي تواجه المرأة التونسيّة في طريق مشاركتها السياسيّة

1. التحدّيات السياسيّة

سنبدأ في تحليلنا بمسألة التشريعات الخاصّة بالأحزاب السياسيّة وعلاقتها بقاعدة «الكُوتَا»[12] النسائيّة في مواقعها القياديّة. **فالقانون الصادر في سنة 1988**[13] والمتعلّق بتنظيم الأحزاب السياسيّة لم يذكر هذه المسألة، واكتفى بوضع المبادئ التي يجب أن تحترمها الأحزاب السياسيّة حسب ما جاءت به المواثيق الدوليّة. ونلاحظ الشيء نفسه بالنسبة إلى **المرسوم الجديد الصادر سنة 2011** والمتعلّق بتنظيم الأحزاب السياسيّة[14] والذي لم يُولِ أيّ اهتمام بضرورة تشريك النساء في المواقع القياديّة الحزبيّة ولم يقدّم أيّ إجراءات لتدعيم مكانة النساء في القيادات الحزبيّة، واكتفى بالتّنصيص على ضرورة احترام ما جاء في المواثيق الدوليّة،

12- بمعنى "نظام الحِصَص".

13- القانون الأساسي عدد 32 المؤرخ في 3 ماي سنة 1988، المتعلّق بتنظيم الأحزاب السياسيّة.

14- المرسوم عدد 87 لسنة 2011، المتعلّق بتنظيم الأحزاب السياسيّة، الرائد الرسمي، الجمهوريّة التونسيّة، عدد74.

والمفارقة التي سنبني عليها تحليلنا هي أنّ الأحزاب التي تعتبر أحد أهمّ الجسور من أجل المشاركة السياسيّة للفاعلين داخل المجتمع وبلوغ المناصب النيابيّة لم تعارض مرسوم 2011، واكتفت بالموافقة عليه والعمل به. وكانت النتيجة أنّ حضور الكفاءات النسائيّة لم يكن مهمّاً في جميع الحكومات المتعاقبة في تونس ما بعد الانتخابات وذلك نظراً لعدم وجود قوانين تفرض «الكوتا» أو «نظام الحصص» في التعيينات الوزاريّة. فحكومة التّرويكا التي تشكّلت من ثمانية وأربعين عضواً أسندت فقط ثلاثة مناصب وزاريّة للسيّدات، وهذا الأمر تكرّر أيضاً في حكومة التكنوقراط وحكومة انتخابات 2014 التي أسندت بدورها ثلاثة مناصب فقط إلى العنصر النسائي.

هذا الحضور الضعيف للمرأة في مواقع صنع القرار يحيلنا إلى نتيجة مهمّة تتمثل في أنّ الدّيناميكيّات المنتجة للفعل السياسي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحقل السياسي وبالأطراف المسيطرة داخله، كما أشار إلى ذلك (Bourdieu) الذي يعتبر أنّ مفهوم الحقل السياسي «أحد أهمّ المفاهيم الذي يمكن أن نفسّر من خلاله الديناميكيّات المتعلّقة بكلّ ما هو سياسي، بل أبعد من ذلك يمكن أن نبني من خلاله وبطريقة صارمة الواقع السياسي، وأن نعقد المقارنات بينه وبين حقول أخرى موازية داخل المجتمع»[15]. وقد ساهم الحقل السّياسي في تونس في بناء فضاء اجتماعي سياسي يكرّس بدوره لهيمنة ذكوريّة في مواقع صنع القرار خاصّة، إذ نجد نسبة النساء تقلّ كلّما ارتفعنا في السلم الإداري في مواقع صنع القرار حتى في المجالس المحليّة أو الأحزاب أو النقابات، على عكس القطاعات الأخرى كالصّحة والقضاء وغيرها من المجالات، إذ بقيت المرأة تدير وزارات ذات صبغة اجتماعيّة متّصلة بأوضاع العائلة والأطفال والشيوخ أو النهوض الاجتماعي أو السكن وكأنّها امتداد لوظائفها التقليديّة في المجتمع والعائلة. وهنا نتبيّن مرّة أخرى أنّ «الحقل السياسي هو حقل قُوَى، حقل نضالات من أجل توجيه علاقات القوى. فداخل أي حقل، مثل الحقل السياسي أو الحقل الديني وأيّ حقل آخر، تتحدّد خطوط وكلائه من خلال مواقعهم في هيكل علاقات القوى الخاصّة بأيّ حقل في لحظة معيّنة»[16] وهنا تتحدّد مكانة المرأة السياسيّة في تونس وموقعها من خلال هياكل القوى المتحكّمة في الحقل السّياسي عموماً والمرتبطة بجملة من الرؤى والأهداف التي لا تضع المرأة كأحد أهمّ الوكلاء داخل الحقل السّياسي، وهذا ساهم في ضعف دورها.

15- Bourdieu Pierre, «Propos sur le champ politique», interview avec Philippe Fritch, (Lyon: Presses Universita - res de Lyon, 2000), p.50.

16- Bourdieu Pierre, «Propos sur le champ politique», p.61.

2. التحدّيات الثقافيّة والاجتماعيّة

يمكن أن نعتبر نسبة الأميّة النسائيّة المرتفعة مقارنة بالرجال هي أحد أهم التحدّيات التي تواجه فئات من النساء اليوم، حيث بلغت 25 % سنة 2014 مقابل 12، 4 بالمئة في صفوف الرجال، ممّا ساهم في ضعف الوعي بأهميّة مشاركتها في المجال السياسي، إضافة إلى أنّ التنشئة السياسيّة التقليديّة ما زالت مهيمنة «والتي تجعل من النشاط السياسي نشاطاً رجّاليّاً بامتياز، لأنّ الرؤية التقليديّة لتوزيع العمل في المجتمع بين المرأة والرجل ما زال قائماً على تولّي الشؤون الأسريّة من قبل النساء، إضافة إلى ظروف الحياة الصعبة، والصور النمطيّة التقليديّة حول المرأة والتي عطّلت مشاركتها في الحياة العامّة»[17]. «فالمرأة التي هي دائماً رهينة ثقافة ذكوريّة قلّما تسمح لها بتزعّم الساحة العامّة، قد تجد نفسها مضطرّة إلى تجنيب نفسها وعائلتها أحياناً مشاقّ المخاطرة، والحال أنّ النتيجة محسومة مسبقاً. هذا ما تؤكّده مثلاً النسبة الضعيفة للنساء اللّائي ترأسنَ القائمات أثناء الانتخابات الفارطة رغم إقرار القانون لمبدأ المناصفة على المستوى المحلّي»[18]. وتعود بنا هذه التنشئة التقليديّة إلى ما ذكره (Bourdieu) في كتابه الهيمنة الذكوريّة إلى أنّ «فهم مجالات العمل الخاصّة بكلّ جنس يجد تفسيراً مقنعاً داخل الهيمنة الذكوريّة، في إطار تواصل خفيّ بين المؤسّسات واللّاشعور، ممّا يفيد بأنّ هناك وظائف لصيقة بالمرأة كالطبخ والحلاقة والخياطة، كما أنّ هناك وظائف تختصّ بالرجل كالتدريس والهندسة»[19]، وهذا ما يتطابق مع التنشئة والتربية داخل الأسرة التونسيّة، خاصّة في العديد من المناطق الريفيّة التي تحصر المرأة في الدور الإنجابي وفي شؤون الأسرة، وبالتالي فإنّ قبول النشاط السياسي للمرأة ما زال في درجاته الأوّليّة من التمثيليّة، فرغم كلّ ما حقّقته المرأة على المستوى التشريعي إلّا أنّ التنشئة التقليديّة القائمة على تقسيم المهامّ وفق الجنس ما زالت حاضرة ومسيطرة.

ويشير الجدول التالي، الذي أعدّته الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات[20]، إلى أنّ نسبة تسجيل النساء وعلى العكس من الرجال تتقلّص مع تقدّمهنّ في السنّ، وهذا يرتبط بتزايد مسؤوليّاتهنّ باعتبارهنّ ربّات بيوت ممّا يقلّل من نشاطهنّ السياسي.

17- Hurtig Marie-Claude et autres, Sexe et genre: De la hiérarchie entre les sexes (Paris: CNRS Editions, 2002-2003), p. 32.

18- النابلي رابح، بن جنات زهير، **المشاركة السياسيّة والسلوك الانتخابي للمرأة بجمّال**، تقرير بحث موجّه، (تونس: مركز كوثر، 2012)، ص 40.

19- Bourdieu Pierre, La Domination masculine (Septembre: Editions du Seuil, 1998), p.30.

20- الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات، التقرير النهائي (تونس: 2012)، ص106.

الجدول عدد 1: التّوزيع حسب الشريحة العمريّة وحسب الجنس

الفئة العمريّة	30 - 18	40 - 31	50 - 41	60 - 51	70 - 61
الإناث	48.60	39.33	36.63	32.73	31.28
الذكور	51.40	60.67	63.37	67.27	68.72

كما لا يمكن أن ننكر أنّ هناك عزوفاً إراديّاً من قبل نساء ريفيّات عن المشاركة في الحياة السياسيّة لعدّة أسباب: «من بينها غياب الفائدة من المشاركة في الانتخابات، وفقدان الثّقة في النفس ولغياب التجربة السّياسية وهجر الفضاءات السياسيّة لتعاطي نشاط سياسي نظراً لتعقّده وغياب التجربة بمختلف أنواعها. ويختلف الموقف بين الفتيات المتعلّمات المقتنعات بضرورة المشاركة في الانتخابات واللّاتي لهنّ دارية بالشأن السّياسي في حين تبقى النساء غير المتعلّمات أو شبه المتعلّمات غير مهتمّات بالسياسة ولا يرين مصلحة في ذلك لأنّهنّ غير قادرات على اختيار من يمثّلهنّ، بل يجابهن صعوبات في حسن اختيار المرشّح أو المرشّحة المناسبة وقبول البرنامج الحزبي الذي يتماشى مع مصالحهنّ»[21]:

وبصفة عامّة ما زالت مشاركة المرأة في الحقل السياسي وفي الشأن العام لم تتخطّ مرحلة الفجوة بين الجنسين في مرحلتها التّقليديّة (gender gap traditionnel) والتي «تتميّز بالتغيّب في المجال السياسي والانتخاب لمصلحة اليمين: إذ يتميّز سلوك الانتخاب عند النساء في هذه المرحلة أوّلاً بضعف المشاركة وبالاختيار المحافظ.... فإن تنقلت النساء من أجل الإدلاء بأصواتهنّ في الانتخابات، فستكون الاختيارات محدّدة وتصبّ في مصلحة الأحزاب السياسيّة المحافظة»[22]، وهنّ بالتالي «يعبّرن عن تمثّلاتهن السياسيّة المتأثرة بنوع التنشئة الاجتماعيّة السياسيّة التي تعرّضن لها عندما يتعلّق الأمر باختيار النخب السياسيّة»[23]، وهذا تقريباً ما حدث في انتخابات تونس 2011 و2014.

3. التحدّيات الاقتصاديّة

ما زالت فئات متعدّدة من النساء التونسيّات تعاني من صعوبات اجتماعيّة متعلّقة بمجالات التمكين الاقتصادي المتاحة لها، إضافة إلى ما «تعانيه من تمييز حيث تظلّ تبعيتها للرجل في هذا المستوى من أهمّ العراقيل التي تقف دون استقلاليّة قرارها في ما يخصّ الانخراط في الشأن العام من عدمه، فإنّ نسبة النساء الناشطات في الفضاء العام أقلّ بكثير من نسبة المشتغلات في مختلف القطاعات وهو ما يبيّن أنّ

21- Ben Salem Maryam, Ben Cheikh Soumaya, Politique et jeunes femmes vulnérable: Etude qualitative à Gafsa, Kasserine, Tozeur (Tunis: UNESCO, 2013), p.33.

22- Achin - Catherine, Lévêque Sandrine, Femmes en politique (Paris: La Découverte, 2006), p.26.

23- Rochefort Florence et Autres, Le pouvoir du genre: laïcités et religions 1905-2005 (Toulouse: Presses unive - sitaires du MIRAIL, 2007), p.12.

مسألة الاستقلاليّة مطروحة حتّى مع النساء المشتغلات»[24]. وقد ذكرت الهيئة العليا للانتخابات أنّها واجهت صعوبات في تسجيل الناخبات التونسيّات في الأرياف في فترة انتخابات 2014 نظراً لعدم حصول الكثير منهنّ على بطاقات هويّة.

كما يعتبر الفقر أهمّ التّحديات الاقتصاديّة التي يمكن أن تعوق نشاطات الفاعلين داخل المجتمع، والنساء هنّ الأكثر تأثراً بهشاشة الوضع المادّي. ففي الأوساط الفقيرة ترتفع نسبة انقطاع البنات عن الدراسة الذي قدّر بـ 32 % من النساء المستجوبات في إحدى عشرة ولاية حسب دراسة قامت بها وزارة المرأة سنة 2016، ممّا يؤثّر بشكل مباشر في نوعيّة العمل الذي يمكن أن تصل إليه المرأة في هذه الأوساط ويجعلها أكثر عرضة لعنف اقتصادي في العمل الفلاحي خاصّة، بسبب ساعات العمل الطويلة والأجر المتدنّي أو بسبب اشتغالها في ملك العائلة بدون أجر. كما يمثّل عملها في القطاع غير المهيكل وفي قطاع النسيج الذي قدّر بنسبة 86 % من جملة المشتغلين عنصراً أساسيّاً في عزوفها عن العمل الحزبي أو النقابي نظراً لهشاشة هذا النوع من العمل وانعكاسات النشاط الحزبي أو الجمعيّاتي أو الحقوقي الوخيمة على استقرار العمل الذي تعتبره المرأة من أولويّاتها. «وبالتالي فإنّ العمل أو النشاط السياسي لن يكون من أولويّات الحياة الاجتماعيّة لفئات نسويّة عديدة، إن لم يتمكّن من ضمان استقرار اقتصادي دائم، فهنّ في حاجة لضمانات اقتصاديّة في المقام الأوّل، بعده يمكن العمل على توعيتهنّ بضرورة المشاركة السياسيّة وبأهميّة ذلك في التنمية المجتمعيّة عموماً»[25].

V. الآليّات والأساليب المقترحة للمشاركة السياسيّة الفاعلة للمرأة.

إنّ القضيّة في اعتقادنا لا تتعلّق بمطالب نسويّة بقدر ما هي قضيّة مصير الفاعلين في تونس ما بعد الثورة، والمرتكزات التي ينبغي أن يؤسّس عليها فعل البناء بشكل عام. لقد اكتشفنا حقائق عدّة بعد الإطاحة بنظام «بن عليّ» منها الثراء الفاحش للأسرة الحاكمة ومن والاها، ومنها مظاهر الفساد وآليّات اشتغاله في جميع المؤسّسات، ومنها حجم معاناة التونسيين المعوزين، وضحايا البطش، وأشكال تعذيب سجناء الرأي، ومنها أيضاً سقوط صورة طالما افتخر بها النظام السابق وروّج لها وتتمثّل في «الأداء البرلماني» الفائق للنساء ودخولهنّ معترك السياسة، حتى أنّ تونس كانت تقدّم دورات تدريبيّة لسائر البرلمانيّات في العالم العربي وإفريقيا، وها نحن أولاء اليوم أمام ضعف تمثيل النساء فيها في مستوى القيادة، أي في مواضع صنع القرار.

24- بن جنات، زهير، **المرأة والفضاء العام: نتائج بحث موجّه** (صفاقس: منشورات دار الصمد، 2016)، ص58.

25- Catherine Achin, Sandrine Lévêque, Femmes en politique, p. 143.

وحتّى تتمكّن المرأة من التقدّم في مسار المشاركة السياسيّة هناك جملة من الآليّات التي وجب اعتمادها في عدّة جوانب:

1. التّمكين السّياسي والحزبي

تُعتبر المشاركة السياسيّة للمرأة إحدى النواحي الأساسيّة في مفهوم التّمكين. «فالتمكين السياسي للمرأة هو جعلها ممتلكة للقوّة والإمكانيّات والقدرة لتكون عنصراً فاعلاً في التغيير، وبتحقيق ذات المرأة وحضورها على أرض الواقع، من خلال تعزيز قدراتها في المشاركة السياسيّة بصورة جديّة وفعّالة في كافة نشاطات المنظّمات السياسيّة والشعبيّة الأخرى كلّها والنقابات المهنيّة ومكاتبها الإداريّة، وإيصالها إلى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع وفي البرلمان، وتعزيز دورها في هذه المواقع»[26].

2. مجالات التمكين الاقتصادي للمرأة

يرتبط مفهوم التّمكين بصورة وثيقة بسيطرة الإنسان على ذاته، وقدرته على العمل والتدريب مع الناس لتحقيق الذات من خلال المشاركة الجماعيّة. فهو مفهوم تنموي له علاقة بحركات التحرّر الاجتماعي العالميّة، «كما يرتبط هذا المفهوم العلمي ببرامج علميّة متناسقة مع جوهره، يتمّ العمل من خلالها على توفير المؤشّرات اللّازمة، كالتدريب والتخطيط والتوعية، لقياس مدى نجاحه في تحقيق أهدافه»[27]. فمفهوم التمكين إذن هو من بين «مفاهيم الفكر الإداري التي حظيت باهتمام بالغ من قبل الباحثين في نهاية الثمانينيّات، ولاقى انتشاراً في التسعينيّات نتيجة لارتباطه بعدّة مفاهيم أخرى ذات بُعد سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي... إلخ، ممّا انعكس ذلك على التعريفات المتعلقة به»[28]، وهناك من ربط مفهوم التّمكين بالمجال الاقتصادي واعتبره «تلك العمليّة التي تستطيع المرأة من خلالها الانتقال من موقع قوّة اقتصادي أدنى في المجتمع إلى موقع قوّة اقتصادي أعلى، وذلك من خلال ازدياد سيطرتها وتحكّمها بالموارد الاقتصاديّة والماليّة الأساسيّة، وهي الأجور ورأس المال والملكيّات العينيّة، وهو ما يمنحها في الدرجة الأولى استقلاليّة ماديّة مباشرة، يرتبط هذا التعريف بمدى إمكانيتها في الحصول على الثروات الاقتصاديّة الماديّة والعينيّة، ومدى قدرتها على التحكّم في تلك الثروات لأطول فترة زمنيّة ممكنة»[29].

26- Thébaud Françoise, Ecrire l'histoire des femmes et du genre (Lyon: ENS Editions, 2007) p.123.

27- BLöSS THIERRY, et Autres, La Dialectique des rapports hommes- femmes, (Paris: Presses Universitaires de France, 2001), p.31.

28- السلامي منيرة، بنّة إيمان، «**المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر**»، مجلة أداء المؤسّسات الجزائريّة، عدد3 (2013)، ص50-51.

29- Thébaud Françoise, Ecrire l'histoire des femmes et du genre, p. 145.

إنّ المرأة عموماً وخاصّة المرأة الريفيّة في تونس في حاجة لهذا النوع من التمكين، لأنّها تعتبر الحلقة الأضعف والأكثر هشاشة من بين الفاعلين. وقد يمكّنها هذا النوع من آليّات التدخّل من طرف الدولة والمؤسّسات من[30]:

- إعادة ترتيب علاقتها مع المحيط الحيوي الذي تعيش فيه.

- ينمّي التمكين الاقتصادي للمرأة الشعور بالاستقلال الذاتي ويوسّع من مجال حرّيتها الاجتماعيّة والفكريّة.

- يسمح لها بتنمية مهاراتها العلميّة والمعرفيّة وبإعادة صياغة علاقاتها مع ذاتها، فنظرة المرأة المنتجة أو المتعلّمة، أو المالكة لذاتها تختلف تماماً عن نظرة المرأة العاطلة أو الأمّيّة أو معدومة الملكيّة.

- يسمح التمكين الاقتصادي بإعادة صياغة العلاقات والأدوار الاجتماعيّة مع الآخرين، الأب، الأخ، الزوج، الابن، وهو غالباً ما يفرض تصحيح مسار العلاقة التقليديّة بين هؤلاء وبين المرأة باتجاه علاقة أكثر احتراماً واعتباراً لها.

3. صورة المرأة في الإعلام

تحتاج المرأة التونسيّة إلى خطاب مقترن بالواقع الاجتماعي والثقافي الذي تعيشه يخرج بها من الصورة النمطيّة التي صاغ بها النظام السّابق بعض الخطابات السياسيّة البعيدة عن واقعها الاجتماعي الحقيقي. فالمرأة الريفيّة هي إحدى الفئات الهشّة والمهمّشة في المجتمع التونسي، وهي في حاجة «لاستراتيجيّة تنمويّة تجعل منها فاعلاً حقيقيّاً في التنمية من خلال تمكينها اقتصاديّاً واجتماعيّاً ومحاولة تغيير الواقع الاجتماعي الذي يضطرّها للانقطاع عن الدراسة وامتهان أعمال غير شكليّة، ممّا يؤثر في واقع تمكينها الاقتصادي والسياسي بعد ذلك»[31]. وتُعتبر المؤسّسة الإعلاميّة من المؤسّسات المهمّة من حيث المكانة والقدرة على الفعل وتحريك الأوضاع داخل المجتمع، فالخطاب الإعلامي من المهمّ ألّا يكون منفصلاً عن الواقع أو متعالياً عليه أو على الثقافة المحلّيّة على ما بها من نقائص، أو متبنّياً بشكل كامل لمفردات ومفاهيم وأدوات أجنبيّة على ما بها من منطق.

30- يوسف حنان، "**سبل تحسين فرص العمل للمرأة وفاعليّة تطبيقها**»، تقرير مقدّم في المؤتمر العربي الرابع لتنمية الموارد البشريّة (الرياض: 15 فيفري 2011)، ص 35، 34.

31- Amri Laroussi, La femme rurale dans l'exposition familiale, Nord-Ouest de la Tunisie. Pour une sociologie de ruptures, (Paris: L'Harmattan, 2002), p. 89.

ولا شكّ في أنّ المنظومة الإعلاميّة قادرة على أن تؤدّي دوراً في تشجيع مشاركة المرأة مشاركة كاملة في كلّ نواحي الحياة، وفي تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فالإعلام قادر على الحضّ على انتهاج سياسات تحريريّة لصالح المساواة بين الجنسين وإنهاء القوالب النمطيّة، وتمثيل الرجل والمرأة تمثيلاً عادلاً، كما يستطيع الإعلام منح المرأة صوتاً للتعبير عن ذاتها، «وممارسة التوعية بالمساواة بين الجنسين في العمل وظروف العمل وحقوق الملكيّة، كما يستطيع أن يسلّط الضوء على وضع المرأة في مناطق النزاع والعنف ضدّها، والخروج من تلك الصورة النمطيّة للمرأة كجسد مستهلك في الإعلانات وغيرها من المواقع الإعلاميّة وغير الإعلاميّة»[32].

يعتبر التمكين الإعلامي للمرأة التونسيّة من أهمّ التحدّيات التي تواجه واقع الحال التونسي اليوم الذي يعاني من وجود الخطابات السلفيّة المتشدّدة، التي تنادي بعودة المرأة إلى المنزل باعتبارها عورة واكتفائها بدور الإنجاب والشؤون المنزليّة. هذا المدّ الخطابي يلقى رواجاً اليوم في الساحة الاجتماعيّة، وهو من الخطابات الدينيّة القويّة التي بدأت تتغوّل في المجتمع التونسي وداخل الحركات الاجتماعيّة، وبالتالي فإنّ وضع المرأة عموما في تونس في حاجة لإعادة نظر وتقييم، واستراتيجيّة إعلاميّة تساعدها على بناء ثقافة سياسيّة تخرج بها من التنشئة التقليديّة التي تحدّ من فاعليتها الاجتماعيّة والثقافيّة وخاصّة السياسيّة في ما يخصّ صنع القرار والمشاركة في المناصب السياسيّة والوزاريّة المهّمة في صلب الحكومة، تحتاج المرأة التونسيّة إلى خطاب إعلامي متوازن وواقعي يساهم في النقلة النوعيّة التي يمكن أن تصلها بصفتها المواطنيّة وليست الجنسانيّة.

الخاتمة

يمكن أن نعتبر الحراك الثوري جانفي 2011 واقعاً خارجَ السياق العام للثورات الاجتماعيّة والتحرّريّة التي ميّزت النصف الأوّل من القرن العشرين، وخارجَ سياق الثورات السياسيّة في أوربّا الشرقيّة أواخر القرن نفسه، من حيث طبيعة القوى الاجتماعيّة الفاعلة في أحداثها وعلاقتها بالحركات السياسيّة.

لقد خرج هذا الحراك من النماذج الكلاسيكيّة لصنع الثورات وقيادتها. وبذلك فهو يطرح مهامّ ثوريّة أكثر تعقيداً وأكثر إلحاحيّة من تلك التي واجهتها أغلب الثورات السابقة، خاصّة بعد الصيرورة الثوريّة التي ما فتئت تتوسّع محليّاً وعربيّاً وربّما عالميّاً، ممّا يتيح فرصاً وإمكانيّات واسعة لاستمراريّة الثورة وتجذّرها على صعيد النضال الأممي الذي يعرف التناقضات نفسها بين استفحال أزمة الليبراليّة الجديدة وتضرّر

32- Lieber Marlyléne, Genre, violences et espaces publics: la vulnérabilité des femmes en question, (Paris: Presses de Sciences PO, 2008), p.15.

الشعوب والطبقات المستغلة والمُفَقَّرة والمهمّشة وسط صيرورة استنهاض عالميّة تقودها الحركات الشبابيّة والعُمّالية والثقافيّة، من بينها المرأة التونسيّة التي ساهمت في المسيرات والمظاهرات في أحداث جانفي 2011، وكانت في الصفوف الأولى جنباً إلى جنب مع الرجل، وكانت ناقلة للخبر في الشبكة الاجتماعيّة التفاعليّة، ومنسّقة للمسيرات، ومتهكّمة على رموز النظام، ومنتقدة، ومشهّرة بالمفسدين. ولم تشعر امرأة واحدة بأنّها شخص غير مرغوب فيه في غير موقعها وأنّ الفضاء العمومي/ الافتراضي لا يتحمّل وجود نساء يزاحمن الرجال.

فالمرأة التونسيّة اليوم في حاجة لتنظر إلى نفسها نظرة أكثر ثقة، فلن تكون مغتربة منبتّة عن هويّتها وإرثها وطبيعة مجتمعها، كما حاول أن يرسمها النظام السابق في أنظار المجتمعات العربيّة والغربيّة، ولن تكون فوق ذلك سلعة إعلاميّة في أسواق الرأسماليّة التي لا ترى فيها سوى جسد جميل يحقّق فائض القيمة. ولن تكون في يد بعض الأصوليين الذين يحاولون جعلها رمز الفساد والانحلال الأخلاقي ولا لعبة بيد بعض السياسيين الذين يجعلون من موضوعها وسيلة لتحقيق بعض النجاحات السياسيّة، بل هي المرأة التونسيّة المتصالحة مع ذاتها ومع هويّتها، أصيلة في تشبّثها بالقيم الحضاريّة لمجتمعها، منفتحة على محيطها دون عُقَد نقص، ولا ترى تناقضاً بين حريّتها والتزامها، تعمل باستمرار من أجل مساواة كاملة مع الرجل، ورفع كلّ أشكال التمييز في الحقوق السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة وتكريس مواطنتها كامرأة فاعلة، ومشاركة، ومنتجة، ومبدعة، ومسؤولة.

المراجع البيبليوغرافيّة

ـ باللغة العربيّة

- النابلي رابح، بن جنات زهير، **المشاركة السياسيّة والسلوك الانتخابي للمرأة بجَمَّال**، تقرير بحث موجّه، (تونس: مركز كوثر، جوان 2012).
- الشرفي محمّد، **الأحوال الشخصيّة بين التشريع والقضاء وبين الإصلاح في الماضي والإصلاح المنشود في المستقبل**، (تونس: مركز النشر الجامعي، 2008).
- السلامي منيرة، بيّة إيمان، «المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر»، مجلة أداء المؤسّسات الجزائريّة، عدد 3 (2013).
- النقشندي بارعة، **المرأة والمشاركة السياسيّة في الأردن وبعض الدول العربيّة** (عمّان: المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر، 2001).
- التقرير النهائي للهيئة العليا للانتخابات (تونس: 2012).
- المرسوم عدد 87 لسنة 2011، المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسيّة، الرائد الرسمي، الجمهوريّة التونسية عدد 47.
- القانون رقم 2 دستور سنة 1959.
- بن جنّات زهير، **المرأة والفضاء العام: نتائج بحث موجّه**، (صفاقس: دار صامد للنشر والتوزيع، ط 1، 2016).
- مركز الدراسات والبحوث والتوثيق والإعلام حول المرأة، «**حقوق المرأة في تونس من المساواة إلى الشراكة**»، (تونس: وزارة شؤون المرأة والطفولة والمسنّين، 2007).
- يوسف حنان، «**سبل تحسين فرص العمل للمرأة وفاعليّة تطبيقها**»، تقرير مقدّم في المؤتمر العربي الرابع لتنمية الموارد البشريّة، منعقد في مركز الملك فيصل للمؤتمرات، الرياض (فيفري 2011).

ـ باللغة الفرنسيّة

- Achin - Catherine, Lévêque Sandrine, Femmes en politique (Paris: La Découverte 2006).
- Amri Laroussi, La femme rurale dans l'exposition familiale, Nord-Ouest de la Tunisie. Pour une sociologie de ruptures (Paris: L'Harmattan 2002).
- Bourdieu Pierre, «Propos sur le champ politique», interview avec Philippe Fritch (Lyon: Presses Universitaires de Lyon, 2000).
- Bourdieu Pierre, La Domination masculine (Septembre: Editions du Seuil, 1998).
- Ben Salem Maryam, Ben Cheikh Soumaya, Politique et jeunes femmes vulnérable: Etude qualitative à Gafsa, Kasserine, Tozeur (Tunis: UNESCO, 2013).
- BLöSS THIERRY et Autres, La Dialectique des rapports hommes- femmes (Paris: Presses Universitaires De France, 2001).
- Clair Isabelle, Sociologie de Genre (Paris: Armand Colin, 2014).

- Hurtig Marie-Claude et Autres, Sexe et genre: De la hiérarchie entre les sexes (Paris: CNRS Editions, 2002-2003).
- Lieber Marlyléne, Genre, violences et espaces publics: la vulnérabilité des femmes en question (Paris: Presses de Sciences PO, 2008).
- LÖWY Hana, ROUCH Héléne et Autres, La distinction entre sexe et genre: Une histoire entre biologie et culture, Cahiers du Genre (Paris: l'Harmattan, 2003).
- Najar Sihem, Kerrou Mohamed, Recherche –action sur «La participation politique des femmes au niveau local en Tunisie» UN-INS (Tunis: CAWTAR, 2009).
- Rochefort Florence et Autres, Le pouvoir du genre: laïcités et religions 1905-2005. (Presses universitaires du MIRAIL: 2007).
- Thébaud Françoise, Ecrire l'histoire des femmes et du genre (Lyon: ENS Editions 2007).

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2019

All rights reserved © 2019